مناهج المحدثين

المحاضرة السابعة

عنوان هذه المحاضرة

التعريف بكتاب صحيح مسلم

ومنهجه فيه - ج ٢

انقسم هذا الموضوع إلى عنصرين :

(أولاً) التعريف بالإمام مسلم (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) .

(ثانياً) التعريف بـ "صحيح مسلم" ، ومنهج الإمام مسلم فيه .

وقد انتهينا - بحمد الله تعالى - من (أولاً) ، وجزء من (ثانياً) .

وفيه :

١- الاسم العلمي للكتاب. ٢- سبب تأليفه.

٣- شروط الإمام مسلم في صحيحه.

أ- شرط صحة الحديث العام.

ب- شرطه الخاص في رواية كتابه.

وقد انتهينا - بحمد الله تعالى - من هذه النقاط.

ج- شرطه في الإسناد المعنعن.

٤- رواية صحيح مسلم.

٥- منهج مسلم في ترتيب الكتاب.

٦- تراجم الأبواب في الصحيح.

٧- جهود الأئمة في صحيح مسلم.

وكان آخر ما ذكرناه في المحاضرة السابقة هو :

الرد على الاعتراض الثاني : أن مسلماً اشترط في كتابه تخريج الحديث الصحيح ولم يستوعبه :

والإجابة عنه يسيرة :

أن الإمام مسلماً - رحمه الله - لم يُرد بكتابه استيعاب كل الصحيح ، ولا اشترط ذلك ،

إنما قصد إخراج بعضه الصحيح ،

ثم هو لم يقل لا يوجد الصحيح في غير كتابي ،

إنما انتقي من الصحيح - وهو كثير - عنده وعند غيره من الأئمة: ما أجمع العلماء على قبوله والأخذ به ،
وفي ذلك قال - رحمه الله - : "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه" .

فما المقصود بالحديث المجمع عليه عند مسلم ؟

تعددت آراء العلماء في ذلك إلى ما يلي :

- ١- قال الحافظ ابن الصلاح : أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم .
- ٢- وقال النووي : هو الحديث الذي لم تختلف الثقات في نفس الحديث متناً وإسناداً ، فالمقصود به : اتفاقهم على قبوله متناً وإسناداً ، ولم يقصد به اختلاف العلماء في توثيق رواته .
- ٣- وقال الحافظ البلقيني : المقصود به إجماع أربعة من الأئمة عليه ، وهم : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني .
ثم نعود لاستكمال موضوع المحاضرة ، وكنا توقعنا عند:

٣- شروط الإمام مسلم في صحيحه:

ج- شرطه في الإسناد المعنعن:

السند المعنعن : هو الذي يروي التلميذ فيه عن شيخه بـ "عن" دون "سمعت" أو "حدثنا" أو "أخبرنا" ، أو غيرها من ألفاظ الأداء التي تفيد سماح التلميذ من شيخه.

حكمه من حيث الاتصال وعدمه :

في حكم السند المعنعن من حيث الاتصال وعدمه أقوال:

١- أن السند منقطع حتى يتبين اتصاله .

٢- لكن الصحيح الذي ذهب إليه جمهور العلماء ، وهو الذي عليه العمل : أن السند متصل بشروط :

وقد اتفقوا على شرطين منها ، واختلفوا في اشتراط ما عداهما .

أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما ، فهما :

١- أن لا يكون المعنعن مدلساً .

٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً ، أي لقاء المعنعن بمن عنعن عنه .

ومذهب الإمام مسلم الاكتفاء بهذين الشرطين.

أما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

١- ثبوت اللقاء : وهو ما ذهب إليه البخاري وابن المديني وكثير من المحققين .

٢- طول الصحبة : وهو ما ذهب إليه أبو المظفر السمعاني.

٣- معرفة الراوي بالرواية : وهو قول أبي عمرو الداني.

وعلى ذلك يتبين لنا شرط الإمام مسلم - رحمه الله - في السند المعنعن ؛ وهو:

- أن يكون الراوي المعنعن معاصراً لمن روى عنه بالعنفنة،

- مع إمكانية لقائهما، وعدم وجود ما يمنع ذلك اللقاء،

- ولا يشترط ثبوت لقائهما ، كما اشترط البخاري وابن المديني.

وقد وضع مسلم - رحمه الله - ذلك في مقدمة كتابه "الصحيح" ، حيث قال :

(إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات - قديماً وحديثاً - : أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائز ممكن لقاؤه والسماع منه ، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بالكلام: فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة ،

إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً ،

فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبداً ، حتى تكون الدلالة التي بيّنا) .

وقد وجه أحد العلماء المعاصرين رأي الإمام مسلم ، أن مذهبه يُحمل على الاتصال مع الراوي الثقة غير المدلس ، فإذا قال : عن ، فينبغي أن يكون سمعه منه ، أما المدلس فلا بد من تحقق سماعه في طريق آخر حتى يثبت اتصال السند المعنعن.

٤- رواة «صحيح مسلم»

روى «صحيح مسلم» رواة كثيرون ، اشتهر منهم راويان ، وصل إلينا «الصحيح» من طريق روايتيهما ، أحدهما بالمشرق، والآخر بالمغرب.

١- أما الذي بالمشرق ، فهو: الإمام الفقيه العابد ، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد سفيان النيسابوري ، لازم الإمام مسلماً وسمع منه «صحيحه».

ورحل وسمع ببغداد ، والكوفة ، والحجاز ، ونيسابور ، والري.

٢- وأما الذي بالمغرب فهو أبو محمد أحمد بن علي القلانسي ، لازم الإمام مسلماً وسمع منه «صحيحه» .

وروايته مشهورة في بلاد المغرب .

- وهناك رواة آخرون من تلامذة مسلم رروا عنه «صحيحه»، منهم:

٣- مكي بن عبدان التميمي النيسابوري.

٤- أبو حامد بن الشرقي النيسابوري.

٥- منهج مسلم في ترتيب الكتاب

أ- مقدمة «الصحيح» :

قدم الإمام مسلم لصحيحه بمقدمة كانت بمثابة النهج الأصيل لعلوم الحديث ومناهج المحدثين بعامة ، وكتاب «الصحيح» بخاصة .

وقد اشتملت هذه المقدمة على أبواب عدة ، من بينها : تقسيم الأخبار ، وما يخرج منها في الصحيح ، وأحوال الرواة ، والكشف عن معائبهم ، وبيان حرمة الكذب على رسول الله ﷺ ، والحث على التثبت في الرواية ،

والنهي عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ، وبيان أن الإسناد من الدين ، وأفاض في بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن ، والرد على من خالفه في ذلك .

وهي بهذه المنزلة تعتبر من المؤلفات الأولى في علم أصول الحديث ومناهجه .

ب- عدد الكتب والأحاديث في «الصحيح»:

- وقد بلغ عدد كتب «الصحيح» : ٥٤ كتاباً ،

- وبلغ عدد أحاديث الكتاب : اثني عشر ألف حديث بالأحاديث المكررة ،

وبدون المكررة أربعة آلاف حديث .

ذكر ذلك الإمام ابن الصلاح .

- لكن في ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الذي حقق «صحيح مسلم» بلغ عدد الأحاديث من غير المكرر : ثلاثة وثلاثون وثلاثة آلاف (٣٠٣٣) .

ج- ترتيبه للكتب في «الصحيح» :

رتبه الإمام مسلم على الكتب الحديثية ، ترتيباً مترابط الحلقات متناسق الفهم والفقہ .

فقد ابتداء بكتاب الإيمان وأعبه بكتاب الطهارة ؛ للإشارة إلى أن الإيمان لا بد معه من العمل ، وأول عمل بعد الإيمان هو الطهارة الظاهرة والباطنة الحسية والمعنوية ، ولما كانت الطهارة عامة تشمل الذكر والأنثى خص الأنثى بطهارة خاصة بها ، وهو كتاب الحيض ، فإذا طهر الإنسان رجلاً أو امرأة وجب عليهما الصلاة ، فكان كتاب الصلاة ، ولما كانت الصلاة - أي الفريضة - أفضلها ما كانت في المساجد كان بعدها كتاب المساجد ومواضع الصلاة .

ثم ختم كتابه بكتاب العلم ، وقد أتى بعد كتاب القدر للإشارة إلى أن العلم قسّم ورزق ، وما قدر للإنسان منه رضى به ، وسأل الله من فضله المزيد ، ثم كان بعده كتاب الذكر والدعاء ؛ للإشارة إلى أن ذكر الله ينبغي أن يعتمد على علم وأن يشتمل على دعاء .

ثم كان مسك الختام كتاب التفسير للإشارة إلى أن الزاد الحقيقي للمؤمن هو كتاب الله ، موضح الأحكام ، مبين التعاليم .

د- ترتيبه للأحاديث في الأبواب :

١- نهج الإمام مسلم - رحمه الله - في ترتيب الأحاديث في الأبواب منهجاً فريداً ، فهو يجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد في باب واحد بأسانيدھا ومتونها ، ولا يفرق بينها ، ولا يختصر الأحاديث ، ولا يقطع الأحاديث على الأبواب .

وهو منهج يتميز : بالسهولة ، واليسر في الوصول إلى الحديث المطلوب ؛ لأن الباحث عن الحديث يجده في أقرب الأبواب لمعنى الحديث ولا يتعداه إلى غيره .

٢- الإمام مسلم بجمعه للأحاديث بطرقها المتعددة ومتونها المتنوعة في مكان واحد فتح الباب لتقوية الحديث ببعضه إذا كان في حاجة إلى ذلك ، فهو يؤيد الرواية بالرواية ، ويعضد الطريق بالطريق حتى ينتقل بالحديث إلى مراتب الصحة العليا .

٣- من منهج الإمام مسلم رحمه الله - في الترتيب أنه يتعامل مع المعلومات الحديثية مرتبطة مع سياقها ولحاقها وظروف النص وبيئته ويحاول أن يقدم للقارئ الفقه الحديثي عبر الأسانيد والمتون .

فهو يجمع الأحاديث المتناسبة في موضع واحد ؛ لتتضح فوائدها الحديثية المتنوعة للمتأمل فيها ، ويظهر سمة المنهج الراقي للإمام مسلم في علمه .

٤- من منهج الإمام في الترتيب - أيضاً - النظر في الأسانيد ، وتوضيح نسب الرواة بدقة وأمانة ، فإذا وجد راوياً مهماً غير منسوب - مثلاً - رفع إهماله ، وبين نسبه :

مثال ذلك : أن يكون في الإسناد - مثلاً - : "يزيد" بدون نسب، فيقول مسلم عند الرواية : - وهو ابن كيسان - . وهو بذلك يعلم طالب الحديث : الشدة في التحري والدقة في النقل ، فلم يرد تكملة نسب الراوي ؛ حتى لا يُتهم أنه من أصل السند وقد سمعه من شيخه هكذا ، فأضافه الإمام مسلم إضافة تميزه عن أصل الإسناد .

هـ- تراجم الأبواب في «الصحيح» :

لم يترجم الإمام مسلم لكتابه بتراجم من صنعه ، وإنما بجمعه له على هذا النحو أتى في قوة الكتاب المبوب . ولعله فعل ذلك ليشغل القارئ ذهنه ويعمل فكره في البحث والاستنباط ، والكشف عن مقاصد الأحاديث ومدلولاتها.

وأما التراجم وعناوين الأبواب الموجودة في الكتاب فهي من عمل الشراح.

ومن أشهرهم : الإمام النووي - رحمه الله - حيث قال : "وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها" .

ومعظم طبعات «صحيح مسلم» تثبت عناوين الإمام النووي.

- وعناوين/ تراجم الإمام النووي ، وإن كانت مفيدة في بابها ، إلا أنه يؤخذ عليها الطول في كثير من الأحيان . والسبب في ذلك أن الإمام النووي - رحمه الله - أراد أن يجعل عنوان الباب مستوعباً لكل حديث ذكر فيه .

ومن أمثلة ذلك : هذا العنوان من كتاب الإيمان ، وهو : "باب الدليل على صحة إسلام مَنْ حضره الموت ما لم يشرع في النزاع وهو الغرغرة ، ونسخ جواز الاستغفار للمشركين ، والدليل على أن من مات على الشرك فهو في أصحاب الجحيم ، ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل" .

فقد أتت هذه الترجمة المطولة لأربعة أحاديث في باب واحد .

٧- جهود الأئمة في صحيح مسلم

لمنزلة صحيح مسلم قام الأئمة بجهود متعددة فيه ؛ فمنهم من شرحه ، ومنهم من اختصره ، ومنهم من استخرج عليه:

أ- من أشهر شروحه :

١- "المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ كِتَابِ مُسْلِمٍ" : للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري (المتوفى سنة ٥٣٦هـ) .

٢- "إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ" : للإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤هـ)

٣- "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" : للإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي صاحب المؤلفات النافعة القيمة (المتوفى سنة ٦٧٦هـ) .

الكلام على هذا الشرح :

١- اعتمد النووي في هذا الشرح على كلام من تقدمه؛ كالمازري والقاضي عياض .

٢- وهو شرح وسط حيناً ، وموجز حيناً آخر .

٣- عرض النووي في هذا الشرح لبيان العقائد ، والأحكام ، والأخلاق ، والآداب ، واللغات ، وضبط الأسماء ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث والآثار ، وذكر أدلة الأقوال والمذاهب .

٤- وللشرح مقدمة جليظة في علوم الحديث ، وأصول الرواية، تعتبر مفتاحاً للصحيح .

٥- وفي الشرح مواضع ، ولا سيما في أوله ، أطال النووي فيها النفس ، وقصد إلى البسط والاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع.

٦- وفيه مواضع أخرى طوى فيها شرح الحديث ، وقد يكون فيه ألفاظ غريبة ، ومعانٍ مشككة ، واكتفى في شرح الحديث بكلمات مجملّة ، لا تروى النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء .

٧- ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ، ولا سيما مقدمته القيمة.

ولهذا الشرح طبعت لا تكاد تحصى.

٤- "إكمال إكمال المعلم" : للإمام أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشنائي الأبي المالكي (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ) :

الكلام على هذا الشرح :

١- ذكر الأبي في مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة السابقة عليه ؛ وهي : شروح الأئمة : المازري والقاضي عياض والقرطبي والنوي ،

مع زيادات وتكميلات من عنده.

٢- أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف ؛ فأشار بالميم إلى المازري ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالดาล إلى النووي .

٣- يغلب على الشرح ذكر التفريعات الفقهية، ولا سيما عند المالكية .

٤- في هذا الشرح من الفوائد ما لا يعثر عليه الباحث في غيره.

٥- "مكمل إكمال الإكمال" : للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحنفي (المتوفى سنة ٨٩٢ هـ) :

وهو مختصر لشرح الأبي السابق ،

وقد اكتفى بالرموز إلى العلماء الذين ينقل عنهم على نحو ما فعل سلفه ،

إلا أنه رمز للنووي بحرف "حاء" وللأبي بحرف "باء" .

وفي الحقيقة فإن السنوسي لم يزد على شرح الأبي إلا في القليل النادر جداً ،

فهو نسخة مكررة منه .

٦- "فتح المنعم شرح صحيح مسلم" : لفضيلة الشيخ أ.د . موسى شاهين لاشين :

وهو من الشروح المعاصرة .

ويعد من أوفى الشروح التي تعنى بشرح متون الأحاديث، واستنباط المعاني اللغوية ، والأحكام الفقهية ، والآداب، والمواعظ ، من الأحاديث المشروحة .

- وكل ما ذكر من الشروح السابقة مطبوع.

- وهناك شروح كثيرة غير ما ذكرنا .

ب- ومن مختصرات «صحيح مسلم» :

- ١- مختصر الشيخ أبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسي (المتوفى سنة ٥٢٤ هـ).
- ٢- مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) ، وسماه : "تلخيص صحيح مسلم" .
وللمؤلف شرح على هذا المختصر ، سماه : "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" .
وكثيراً ما ينقل عنه الإمام النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» ، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري»
- ٣- مختصر الإمام الحافظ ركن الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) ، واسمه :
"الجامع المعلم بقاصد جامع مسلم" .

““

بتوفيق للجميع

khaled